الأمم المتحدة | الاتحاد الأفريقي

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الاتحاد الأفريقي

E/ECA/COE/36/9
AU/STC/FMEPI/EXP/9(III)
Distr.: General
28 February 2017

Arabic
Original: English

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
لجنة الخبراء
الاجتماع السادس والثلاثون

الاتحاد الأفريقي
لجنة الخبراء
الاجتماع الثالث

الاجتماعات السنوية المشتركة العاشرة للجنة الاتحاد الأفريقي الفنية المتخصصة للشؤون المالية والنقدية والتخطيط والتكامل الاقتصادي ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

اجتماع لجنتي الخبراء
داكار، ٢٣-٢٥ آذار/مارس ٢٠١٧

البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت*
المسائل النظامية الخاصة باللجنة الاقتصادية لأفريقيا

تقرير عن الدورة المشتركة الثانية للجنة المديرين العامين للمكاتب الإحصائية الوطنية الأفريقية ولجنة الإحصاءات

أولا- مقدمة

١- عقدت الدورة المشتركة الثانية للجنة المديرين العامين للمكاتب الإحصائية الوطنية الأفريقية ولجنة الإحصاءات[١] التي تشمل الدورة الخامسة للجنة الإحصاءات بالاقتران مع الاجتماع العاشر للجنة الاتحاد الأفريقي للمديرين العامين لمكاتب الإحصاءات الوطنية في غراند باسام، كوت ديفوار، في الفترة من ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وكان موضوع الدورة المشتركة هو ''تعزيز الإحصاءات الاقتصادية لدعم خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠''، وقد اختير هذا الموضوع لإبراز دور الإحصاءات الاقتصادية في وضع إطار لقياس ورصد وتقييم الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة وأهداف خطة عام ٢٠٦٣. واستعرض

* E/ECA/COE/36/1-AU/STC/FMEPI/EXP/1(III)

[١] - المعروفة سابقا باسم ''اللجنة الإحصائية لأفريقيا''.

المشاركون في الدورة المشتركة أيضا حالة تنفيذ أعمال مختلف الأفرقة العاملة المتخصصة في إطار استراتيجية مواءمة الإحصاءات في أفريقيا.

٢- وعُقدت أيضا بالتزامن مع هذه الدورة وفي المكان نفسه، الدورة الثانية للجنة الإقليمية الأفريقية التابعة لمبادرة الأمم المتحدة بشأن إدارة المعلومات الجغرافية المكانية العالمية لأفريقيا.

٣- وسبق انعقاد الدورة المشتركة تنظيم الفعاليات التالية، يومي ٢٨ و٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦:

(أ) منتدى التنمية الإحصائية في أفريقيا؛

(ب) اجتماع المجموعة الأفريقية للتدريب الإحصائي والموارد البشرية؛

(ج) اجتماع فرقة العمل التقنية المتخصصة المعنية بالإحصاءات الحوكمة الرشيدة والسلم والأمن؛

(د) اجتماع فريق الخبراء المعني بسياسات الأراضي في أفريقيا؛

(هـ) تقديم عرض بشأن الإحصاءات الصحية والحملة الرامية إلى إنهاء زواج الأطفال؛

(و) اجتماع الفريق الاستشاري المعني بتبادل الحلول لفائدة مجتمع الإحصاءات الأفريقي؛

(ز) عرض بشأن تبادل البيانات في إطار الحولية الإحصائية الأفريقية المشتركة؛

(ح) عرض بشأن إدماج المعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية؛

(ط) عرض بشأن الدليل الأفريقي للمسائل الجنسانية والتنمية، وبشأن الوكالة الدولية المشتركة للمبادرات المتعلقة بالنساء والفتيات؛

ثانيا– هدف الدورة المشتركة

٤- كان الهدف الرئيسي هو مناقشة حالة الإحصاءات الاقتصادية في أفريقيا والتحديات التي تعترض إنتاجها، والاستفادة من الجهود المبذولة لرفع مستوى الإحصاءات الرسمية في القارة دعماً لخطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣.

ثالثا– الحضور

٥- حضر الدورة المشتركة ممثلون عن الدول التالية الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا: أنغولا، وأوغندا، وبنن، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وتشاد، وتوغو، وجزر القمر، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، وزامبيا، وسان تومي وبرينسيبي، والسنغال، وسوازيلند، والسودان، وسيراليون، وسيشيل، وغابون، وغامبيا، وغانا، وكابو فيردي،

والكاميرون، وكوت ديفوار، والكونغو، وكينيا، وليبريا، وليبيا، ومالي، ومدغشقر، ومصر، وملاوي، وموريتانيا، وموزامبيق، وناميبيا، والنيجر، ونيجيريا.

٦- وحضرها كذلك ممثلون من الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية التالية: اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، ومصرف التنمية الأفريقي، وجماعة شرق أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (الكوميسا)، واتحاد المغرب العربي، والمرصد الاقتصادي والإحصائي لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد).

٧- وحضر الدورة المشتركة أيضاً مراقبون يمثلون المنظمات التالية:

(أ) مراكز التدريب الإحصائي: معهد التدريب والبحوث الديمغرافية؛ مركز التدريب الإحصائي لشرق أفريقيا؛ المدرسة الوطنية العليا للإحصاءات والاقتصاد التطبيقي، في أبيدجان؛ المعهد دون الإقليمي للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، في ياوندي؛ المدرسة الوطنية للإحصاءات والتحليل الاقتصادي، في داكار؛

(ب) منظمات دولية ومعاهد حكومية: المعهد الوطني الفرنسي للإحصاءات والدراسات الاقتصادية، والاتحاد الأوروبي، والمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والوكالة الفرنسية للخبرات، وبرنامج التغذية التابع لمنظمة موانزو بورا، ومكتب المساح العام في نيجيريا، ووزارة التنمية الريفية وإصلاح الأراضي في جنوب أفريقيا، ووحدة البحوث المشتركة في جامعة باريس دوفين، ومعهد البحوث لأغراض التنمية، والوكالة الفرنسية للتنمية، والمنظمة الدولية لصحة الأسرة؛

(ج) منظمات الأمم المتحدة: شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)؛

٨- إلى جانب استشاريين إحصائيين على المستويين الإقليمي والدولي وشخصيات بارزة أخرى وممثلين من وسائل الإعلام.

رابعا- افتتاح الدورة المشتركة

٩- رحب جورج فيليب ازاليي، رئيس بلدية غراند باسام، بالمشاركين في الدورة المشتركة وأدلى بملاحظات استهلالية. وعقب كلمة الترحيب، قدم ملاحظات موجزة كل من دوفو نغيسان إنوسان، المدير العام للمعهد الوطني للإحصاء في كوت ديفوار، وتشارلز لوفومبا ليكا، مدير إدارة الإحصاءات في مصرف التنمية الأفريقي، ورينيه كواسي انغوتيا، مدير الشؤون الاقتصادية في مفوضية الاتحاد الأفريقي، واوليفر تشينجانيا، مدير المركز الأفريقي للإحصاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

١٠- وافتتحت الدورة المشتركة رسمياً السيدة نيالي كابا، وزيرة التخطيط والتنمية في كوت ديفوار. وسلطت السيدة كابا الضوء في ملاحظاتها على أهمية بيانات الإحصاءات الاقتصادية لخطة تكامل

القارة. وأشارت إلى أن مجال الإحصاءات الاقتصادية لا يزال في مراحله الأولى في العديد من البلدان الأفريقية، وأن أحد التحديات يتمثل في عدم كفاية الموارد البشرية المتخصصة في هذا المجال.

خامسا– انتخاب أعضاء المكتب

١١- وافق المشاركون على تشكيل المكتب على النحو التالي:

الرئيس:	كوت ديفوار
النائب الأول للرئيس:	تشاد
النائب الثاني للرئيس:	كينيا
المقرر الأول:	تونس
المقرر الثاني:	ملاوي

سادسا– المداولات

ألف–الجلسة الأولى: تعزيز الإحصاءات الاقتصادية لدعم خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

١– الكلمة الرئيسية

١٢- ألقي الكلمة الرئيسية السيد ستيف كاييزي–موجيروا، نائب الرئيس السابق وكبير الاقتصاديين في مصرف التنمية الأفريقي. وتناول موضوع الكلمة حقبة التطلعات الكبيرة الحالية التي تراود العديد من البلدان الأفريقية الساعية إلى أن تصبح ضمن الاقتصادات المتوسطة الدخل، وتراود القارة الأفريقية التي تقف على أعتاب التحول الاقتصادي. وأشار إلى تفاوت الجهود المبذولة على الصعيد الوطني تفاوتا كبيرا من بلد إلى آخر، بيد أن غالبية البلدان الأفريقية قد شهدت حدوث تحسن، باستثناء تلك التي تمر بفترات صراع أو بمرحلة ما بعد الصراع. ويجب إيلاء الاهتمام إلى الاحتياجات من البيانات التي أثارتها مبادرات جديدة من قبيل خطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠ والتحديات والفرص المستقبلية.

١٣- ودحضاً للانتقادات الموجهة ضد المشاريع الإحصائية الأفريقية، تناول التقدم الكبير الذي أحرزته القارة خلال العقود الأخيرة من أجل تحسين جمع البيانات وإنشاء منابر لنشرها في عدد من البلدان الأفريقية.

١٤- وأشار السيد كاييزي–موجيروا إلى ضرورة النظر فيما إذا كانت الوكالات الإحصائية الأفريقية كيانات قائمة على العرض وواقعة في شراك الأساليب الروتينية القائمة منذ عقود، أم ترغب في التحول إلى مؤسسات ابتكارية قائمة على الطلب وتستجيب لاحتياجات عملائها. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي أن يسعى الإحصائيون الأفريقيون إلى الاستجابة لتطلعات التحول المتزايدة في أفريقيا.

وفي نهاية المطاف، فإن قيمة إسهام الإحصائيين في تحول أفريقيا ستحددها فعالية الجهود التي يبذلونها لزيادة الإنتاجية المحلية، وتعزيز القدرة التنافسية والحد من الفقر والتفاوتات الإقليمية.

١٥- وفي الختام، شدد على أن التحدي الذي يواجهه الإحصائيون يكمن في الارتقاء إلى مستوى اللحظة والتحلي بروح الابتكار في مجال جمع البيانات وتحليلها ونشرها. وبناء على ذلك، يجب على راسمي السياسات أن يكفلوا حصول المكاتب الإحصائية على دعم جيد من حيث الموارد التقنية والمالية والبشرية. ويجب ألا تتحول الإحصاءات إلى مجرد نشاط ثانوي في الوزارات المختصة من أجل استرضاء وكالات خارجية، مثل الجهات المانحة.

٢- حالة مواءمة جمع الإحصاءات الاقتصادية في أفريقيا وإنتاجها ونشرها، والتحديات المطروحة أمامها

(أ) العرض

١٦- أعطى مقدم العرض لمحة عامة مقتضبة عن التحديات التي تواجهها البلدان الأفريقية في مجال جمع الإحصاءات الاقتصادية وإنتاجها ونشرها. وتضمنت التحديات المحددة استخدام البلدان الأفريقية صيغا شتى فيما يتعلق بنظام الحسابات القومية والتصنيف، وسنوات أساس مختلفة، ووجود طلب متزايد على الإحصاءات الاقتصادية من أجل عملية أهداف التنمية المستدامة. وأشار إلى الحاجة الماسة إلى بناء قدرات المكاتب الإحصائية الوطنية، وإلى بذل جهود لتلبية احتياجات جميع البلدان في مجالات التدريب والمساعدة التقنية والمالية. وفي الختام، قدم لمحة موجزة عن المشروع الأفريقي المشترك بشأن تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، والتقدم المحرز والتحديات والقضايا المكتشفة خلال تنفيذه.

(ب) التوصيات

١٧- أوصى المشاركون بما يلي:

(أ) ينبغي لجميع المؤسسات العاملة في مجال الإحصاءات، بما في ذلك المكاتب الإحصائية الوطنية والوزارات المسؤولة عن التخطيط، أن تشارك في عملية التقارب من أجل وضع مؤشرات لتنفيذ السنوات العشر الأولى من خطة عام ٢٠٣٠ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٦٣، توخيا للاقتصاد والكفاءة في مجال الإبلاغ؛

(ب) ينبغي للدول الأعضاء تبسيط مؤشراتها الوطنية بما يتماشى مع خطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠.

باء– الجلسة الثانية: التقرير المتعلق بتنفيذ قرارات الدورة التاسعة للجنة المديرين العامين

١– العرض

١٨– تناول مقدم العرض بإيجاز حالة تنفيذ التوصيات الصادرة عن الدورة التاسعة للجنة المديرين العامين للمكاتب الإحصائية الوطنية، التي عقدت في ليبرفيل في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥.

٢– المناقشة

١٩– خلال المناقشة التي تلت العرض، أيد المشاركون فكرة عقد دورة الاجتماع المشترك للجنة المديرين العامين للمكاتب الإحصائية الوطنية ولجنة الإحصاءات ، بصورة منفصلة عن اجتماع الندوة الأفريقية المعنية بتنمية الإحصاءات. وسلطوا الضوء أيضا على ضرورة النظر في جميع التوصيات السابقة وتوثيق حالة تنفيذها.

٣– التوصيات

٢٠– أوصى المشاركون بما يلي:

(أ) دعوة المنظمات الأفريقية إلى دعم تنفيذ القرار الوزاري المتعلق بتخصيص ٠,١٥ في المائة من الميزانية الوطنية للإحصاءات، ودعوة البلدان إلى ضمان تنفيذ هذا القرار؛

(ب) الإشادة باللجنة الاقتصادية لأفريقيا بمناسبة تعيين مدير المركز الأفريقي للإحصاء.

جيم– الجلسة الثالثة: استراتيجية مواءمة الإحصاءات في أفريقيا

١– التقارير المقدمة من الأفرقة التقنية المتخصصة

(أ) العروض

’1‘ إحصاءات الهجرة

٢١– اطلع المشاركون على أن الإنجازات الرئيسية للفريق العامل المعني بإحصاءات الهجرة تمثلت في جمع إحصاءات عن هجرة اليد العاملة في أفريقيا، والعمل المتعلق بمواءمة مفاهيم وتعاريف البيانات المتعلقة بالهجرة في أفريقيا. وأُشير إلى أن الخطوة التالية هي نشر التقرير الأول عن إحصاءات هجرة اليد العاملة، واستكمال مواءمة المفاهيم والتعاريف، وإطلاق الحملة الثانية لجمع البيانات عن هجرة اليد العاملة في أفريقيا.

’٢‘ إحصاءات التجارة

٢٢ – تمثلت الأنشطة الرئيسية التي اضطلع بها الفريق العامل المعني بإحصاءات التجارة في جمع بيانات عن التجارة الخارجية، باستخدام منهجية جيدة التنظيم، وتقديم التدريب للجماعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء في مجال استخدام البرنامج الحاسوبي للنظام الأوروبي للتعقب.

وتمثلت الخطوة التالية في وضع اللمسات الأخيرة على عملية جمع البيانات، ونشر الحولية الإحصائية واستكمال تطوير النموذج الخاص بمؤشرات الأسعار.

'٣' إحصاءات الحوكمة والسلم والأمن

٢٣ - أشار تقرير الفريق العامل عن هذه المسألة إلى أن أفريقيا تحتل موقع الصدارة على الصعيد العالمي في مجال جمع إحصاءات الحوكمة والسلم والأمن، وينبغي لها الاستفادة من إنجازات المرحلة التجريبية لهذه العملية لكي يتسنى للقارة تقاسم خبرتها على الصعيد الدولي. ولوحظ أن المرحلة التجريبية المتعلقة بعشرة بلدان قد أثبتت إمكانية استخدام أدوات الحوكمة والسلم والأمن في طائفة واسعة من السياقات الوطنية. وتتمثل الخطوة التالية في استعراض المنهجية المتعلقة بمراعاة خطة عام ٢٠٦٣ وأهداف التنمية المستدامة، وإدراج وحدة الحوكمة والسلم والأمن في الدراسات الاستقصائية، وبناء قدرة منتجي ومستخدمي الإحصاءات الخاصة بالحوكمة والسلم والأمن.

'٤' الاحصاءات الجنسانية

٢٤- ناقش الفريق العامل في تقريره عن الإحصاءات الجنسانية المسائل التالية: تنفيذ البرنامج الأفريقي بشأن الإحصاءات الجنسانية؛ ونتائج اجتماع الفريق العامل الأفريقي المعني بالإحصاءات الجنسانية؛ ووضع البرنامج الأفريقي للإحصاءات الجنسانية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١؛ ومذكرة التفاهم الموقعة بين مصرف التنمية الأفريقي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة؛ ومجموعة الأدوات التدريبية على الإنترنت في مجال الإحصاءات الجنسانية؛ ومجموعة أدوات الإحصاءات الجنسانية المتعلقة بالمرأة في مجال التجارة غير الرسمية عبر الحدود في أفريقيا؛ ودليل البلدان لتقييم ووضع إحصاءات جنسانية وطنية؛ والبرنامج الرئيسي لمبادرة هيئة الأمم المتحدة للمرأة بشأن موضوع ''جعل كل امرأة موضع تقدير''؛ والدليل الأفريقي للمسائل الجنسانية والتنمية.

'٥' الحسابات القومية

٢٥- تناول تقرير الفريق العامل المعني بالحسابات القومية عدداً من العمليات التي عكف عليها الفريق، وقدم معلومات محدّثة عنها. وأوضح أن هدف المشروع الأفريقي لتنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ يكمن في تحسين جودة الإحصاءات الاقتصادية والحسابات القومية في أفريقيا، وحسن توقيتها واتساقها ومواءمتها، بغية دعم صياغة سياسات سليمة في مجال الاقتصاد الكلي واتخاذ القرارات على أساس الأدلة. ومن النتائج الهامة التي تمخض عنها الاجتماع السنوي للفريق، المعقود في نيسان/أبريل ٢٠١٦، مصفوفة عرض وطلب المساعدة التقنية من أجل تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ في أفريقيا، والتي صممت لتلبية احتياجات البلدان من التدريب والمساعدة التقنية، وكفالة تحسين تنسيق المساعدة التقنية. وخلال اجتماع اللجنة التوجيهية القارية المعنية بالمشروع، المعقود في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر و١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ في تونس، تم وضع خطة لتنفيذ المرحلة الثانية من المشروع بصورة تعاونية من قبل جميع الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة في عام ٢٠١٧.

٢٦- واستجابة للعرض، اتفق المشاركون على أن الوثائق التقنية المتعلقة بمسائل من قبيل جداول العرض والاستخدام، والاستفادة من البيانات الإدارية، ودمج القطاع غير الرسمي في الحسابات القومية، ينبغي استكمالها وتعميمها لدعم البلدان في جهودها الرامية إلى معالجة هذه المسائل. وبالإضافة إلى ذلك، حدد المشاركون أيضا الحاجة إلى بناء القدرات، بما في ذلك التدريب والمساعدة التقنية من أجل اعتماد وتطبيق نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية، لدعم تتبع أهداف التنمية المستدامة. وحث المشاركون البلدان على وضع الصيغة النهائية لخطط العمل الوطنية لتنفيذ نظام عام ٢٠٠٨ للمحاسبة الوطنية بحلول نيسان/أبريل ٢٠١٧، وإرسال خطط العمل الوطنية إلى الوديع المركزي في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من أجل الاستعراض وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات. وأخيراً، شُجعت البلدان على اتخاذ إجراءات متابعة لتنفيذ خطط عملها الوطنية.

'٦' المجموعة الأفريقية للتدريب الإحصائي والموارد البشرية

٢٧- تناول تقرير المجموعة الأفريقية للتدريب الإحصائي والموارد البشرية الدعم الذي يتقدمه المجموعة لعنصر التدريب في الاستراتيجية العالمية لتحسين الإحصاءات الزراعية والريفية. وفي هذا السياق، أشار التقرير إلى الانتهاء من اعتماد منهج لوضع برنامج متخصص في مجال الإحصاءات الزراعية، وتحديد المتطلبات المتعلقة بتوافر الإحصائيين، والحاجة إلى تحسين نوعية البيانات، وتحديد وترتيب الاحتياجات في مجال إدارة الموارد البشرية في النظم الإحصائية الأفريقية، ووضع استراتيجية لتعزيز قدرات مراكز التدريب الإحصائي. وبالإضافة إلى ذلك، طُرحت أسئلة بشأن الكيفية التي تمكن المجموعة الأفريقية للتدريب الإحصائي من دعم مراكز التدريب الإحصائي لكي يتسنى لها تنفيذ المنهج الذي وضع في إطار الاستراتيجية العالمية؛ وتحديد الاستراتيجية التي ينبغي اتباعها لزيادة التمويل المخصص للتدريب الإحصائي في أفريقيا؛ والدور الذي ينبغي أن تؤديه المجموعة الأفريقية للتدريب الإحصائي والموارد البشرية في إدارة مركز التدريب الإحصائي الجديد.

(ب) المناقشة

٢٨- خلال المناقشة التي تلت عرض التقرير، أُعرب عن القلق بشأن القرار السابق المتعلق بتخصيص ٠,١٥ في المائة فقط من الميزانيات الوطنية للإحصاءات، لاسيما في ظل الحاجة إلى موارد كبيرة للغاية من أجل تعدادات السكان والمساكن. وأُشير إلى أن القرار لا يمكن تعديله، لأنه قد أُقر بالفعل من جانب وزراء المالية والتخطيط وسيعرض على رؤساء الدول والحكومات لاعتماده في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧.

٢٩- ولُفت الانتباه أيضا إلى ضرورة إعطاء الأولوية للإحصاءات ومواءمتها مع خطط التنمية الوطنية بغية تأمين التمويل الكافي لها.

٢- الصيغة المنقحة من مشروع استراتيجية مواءمة الإحصاءات في أفريقيا

(أ) العرض

٣٠- قدم مشروع الصيغة المنقحة من مشروع استراتيجية مواءمة الإحصاءات في أفريقيا لمحة عامة عن حالة تنفيذ الاستراتيجية الحالية والقيود التي تواجهها، بما في ذلك محدودية الوعي، وغياب الرصد والتقييم، وتدني مستوى الالتزام السياسي. وأبرز العرض أيضا الهيكل الإداري للصيغة المنقحة للاستراتيجية والمخطط العام المقترح له.

(ب) المناقشة

٣١- خلال المناقشة التي تلت ذلك، وجه المشاركون الانتباه إلى أهمية كفالة الاستقلال المهني والشفافية. وأعربوا أيضا عن القلق من أن الوثيقة يجري تنقيحها على يد خبراء عملوا على إعداد الصيغة الأولى للاستراتيجية، وهو ما يشكل تضارب مصالح واضحاً. وبالإضافة إلى ذلك، شدد المشاركون على الحاجة إلى توسيع الفريق المكلف بإعداد الاستراتيجية المنقحة لكي يستفيد بصورة أكبر من التجارب والخبرات التقنية، وأوصوا أيضا بتضمين الفريق رؤساء المكاتب الإحصائية الوطنية وخبراء في هذا المجال. واتفق المشاركون على أن الصيغة المنقحة للاستراتيجية ينبغي أن توفر استراتيجية اتصال واضحة تساعد على التوعية في أوساط الدول الأعضاء.

(ج) التوصيات

٣٢- أوصت اللجنة بما يلي:

(أ) ينبغي حث الشركاء على توفير التدريب وتقديم الدعم التقني للدول الأعضاء فيما يتعلق بنظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، وعلى المساعدة في تعبئة الموارد المالية دعما للإحصاءات الاقتصادية، وتعزيز تنسيق أنشطتها؛

(ب) ينبغي دعوة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والمنظمات الشريكة إلى مواصلة التركيز على تنمية الموارد البشرية اللازمة لاستدامة نظام إنتاج إحصاءات زراعية جيّدة؛

(ج) ينبغي تشجيع المنظمات الأفريقية على اتخاذ تدابير لضمان استفادة مدارس التدريب من مبادرات بناء القدرات والأنشطة؛

(د) ينبغي لمفوضية الاتحاد الأفريقي أن تنشئ، بالتعاون مع مصرف التنمية الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، فريق خبراء يمثل جميع المناطق الأفريقية، بالإضافة إلى الخبيرين الاستشاريين، بهدف العمل مع المديرين العامين للمكاتب الإحصائية الوطنية على وضع استراتيجية منقحة تستجيب لتطلعات أفريقيا وتبرز شواغل خطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠، كما تشمل القضايا المتعلقة بثورة البيانات والبيانات الضخمة وغير ذلك من القضايا الناشئة عن اختصاصات الفريق. ويتعين على المديرين العامين للمكاتب الإحصائية الوطنية التحقق من هذه الاستراتيجية قبل عرضها على الوزراء.

دال– الجلسة الرابعة: القضايا القائمة والجديدة والناشئة

١– تقرير عن إحصاءات وبيانات التوسع الحضري

(أ) العرض

٣٣– استعرض التقرير المتعلق بإحصاءات وبيانات التوسع الحضري موجز النتائج المستخلصة بصورة أولية من تقييم بيانات وإحصاءات التوسع الحضري في أفريقيا بهدف تحسين فهم المؤشرات ذات الصلة بالتوسع الحضري التي أنتجتها البلدان الأفريقية خلال السنوات الأخيرة. ومضى التقرير إلى تقييم جودة تلك المؤشرات وتحديد الثغرات المتعلقة بمؤشرات لم تنتج بعد لكنها مستَصْوبَة، وبخاصة فيما يتعلق بتنفيذ الغاية ١١ من أهداف التنمية المستدامة. كما قيّم التقرير المدى الذي قد تبلغه المؤشرات المنتجة في أفريقيا فيما يتعلق برصد التقدم المحرز في دمج الإحصاءات الحضرية في تخطيط التنمية الوطنية بشكل عام؛ وقيّم تجربة أفريقيا في مجال إنتاج المؤشرات ذات الصلة اللازمة لجولة تعدادات السكان لعام ٢٠٢٠.

٣٤– وبالإضافة إلى ذلك، استعرض التقرير الاستراتيجية المتعلقة بوضع برنامج أفريقي لبيانات وإحصاءات التوسع الحضري يكون الغرض منه انتاج معلومات شاملة وقابلة للمقارنة ويمكن الاعتماد عليها لوضع سياسات واستراتيجيات قائمة على الأدلة، بغية تعزيز إنشاء مدن ومستوطنات بشرية قابلة للاستدامة بوصفها محركات للنمو والتحول الشاملين. وتسعى الاستراتيجية إلى تعزيز قدرة النظم الإحصائية الوطنية على جمع الإحصاءات الحضرية وتحليلها من خلال نهج إقليمي منسق.

٣٥– وأخيراً، أشار التقرير إلى أن الحاجة إلى إحصاءات التنمية الحضرية في أفريقيا تسترشد بالخطط الإنمائية الوطنية وما تنطوي عليه من استراتيجيات ورؤى، بما في ذلك خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ومؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل – الثالث).

(ب) التوصيات

٣٦– أوصى المشاركون بما يلي:

(أ) الموافقة على الاقتراح المتعلق بإنشاء برنامج أفريقي لبيانات وإحصاءات التوسع الحضري، استناداً إلى تقرير التقييم المتعلق ببيانات وإحصاءات التوسع الحضري في أفريقيا؛

(ب) مواءمة تعريف مفهوم التوسع الحضري وتكييفه حسب سياق البلدان الأفريقية.

'٢' تقرير عن التنمية الإحصائية في أفريقيا

(أ) العرض

٣٧- شمل التقرير مجالات مختارة تشكل محط الاهتمام بالنسبة للتنمية الإحصائية في أفريقيا، وسلط الضوء على التقدم المحرز في مجال الأنشطة الإحصائية التي اضطلعت بها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بدعم من الشركاء. كما تناول القيود الرئيسية التي تحول دون إحراز تقدم في بعض المجالات.

(ب) التوصيات

٣٨- أوصى المشاركون بما يلي:

(أ) الموافقة على التقرير؛

(ب) متابعة نقاط العمل التالية:

'1' بناء القدرات الوطنية من أجل وضع وتنفيذ استراتيجيات وطنية للتنمية الإحصائية في سياق الخطة الوطنية والدولية للتنمية المستدامة؛

'2' بناء القدرات من أجل تنفيذ الأنشطة الجارية المتعلقة بنظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، والإحصاءات الجنسانية، والتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، ونظم المعلومات الجغرافية؛

'3' مشاركة البلدان الأفريقية مشاركة فعالة في جولة تعدادات السكان والمساكن لعام ٢٠٢٠.

'٣' تقرير بشأن مؤشر التنمية الإحصائية في أفريقيا

(أ) العرض

٣٩- تناول التقرير بإيجاز الهيكل الحالي لمؤشر التنمية الإحصائية في أفريقيا ومواطِن قوته وضعفه ومجالاته التي ينبغي إصلاحها، بما في ذلك رصد التنمية الإحصائية في أفريقيا وتقييمها. كما قارَن التقرير بين المؤشر والمؤشرات الأخرى للقدرة الإحصائية على ثلاثة مستويات هي: اختيار المتغيرات، وجمع البيانات ومنهجية الحساب.

(ب) التوصيات

٤٠- أوصى المشاركون بما يلي:

(أ) إقرار المنهجية المبينة في التقرير؛

(ب) أن تنشئ المنظمات والبلدان الأفريقية آليات مؤسسية على الصعيد القاري لدعم تنفيذ المؤشر الذي وضعته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا؛

(ج) أن تضع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ترتيبات دورية لجمع البيانات من أجل الحسابات المتعلقة بالمؤشر.

'٤' تقرير بشأن استخدام التكنولوجيا الجوالة في أفريقيا

(أ) العرض

٤١- عرض التقرير معلومات أساسية عن مشروع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا المتعلق باستخدام التكنولوجيات الجوالة في جمع البيانات. وذكر أن الأهداف الرئيسية لهذا المشروع التجريبي هي تعزيز قدرة البلدان على جمع البيانات باستخدام التكنولوجيا الجوالة؛ واختبار أسلوب العد الذاتي باستخدام التكنولوجيا الجوالة؛ وتحديد مدى ملاءمة هذه البيانات لأغراض إنتاج الإحصاءات؛ وتعزيز علاقات العمل بين المكاتب الإحصائية الوطنية والمعهد الوطني للتدريب والبحوث.

٤٢- وشملت الأنشطة التي اضطلع بها المشروع اجتماع فريق الخبراء، والتدريب، وإرسال بعثات إلى البلدان، وتنظيم حلقات عمل وطنية، وترقية المرافق، وجمع البيانات الميدانية، وتنظيم مؤتمر إقليمي وإجراء تقييم منتصف المدة. كما أوصى التقرير الدول الأعضاء بأن تعتمد استخدام التكنولوجيا الجوالة في العملية الإحصائية، ودعا الحكومات إلى رصد مخصصات من الميزانية لتطوير استخدام هذه التكنولوجيا في العمليات الإحصائية.

(ب) التوصيات

٤٣- أوصى المشاركون بما يلي:

(أ) حث البلدان الأفريقية على تخصيص الموارد اللازمة لاستخدام التكنولوجيات الجوالة وإنشاء آلية لتقاسم التكاليف على الصعيد القاري؛

(ب) تشجيع البلدان على إعطاء الأولوية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل بناء القدرات في مجال جمع البيانات باستخدام الأجهزة الجوالة.

'٥' برنامج أفريقيا للتعجيل بتحسين نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية

(أ) العرض

٤٤- عرض التقرير بإيجاز المعلومات الأساسية المتعلقة ببرنامج أفريقيا للتعجيل بتحسين نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية. ولخص الإنجازات الرئيسية والتقدم المحرز في مجال التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، بما في ذلك إضفاء الطابع المؤسسي على مؤتمر الوزراء الأفريقيين المسؤولين عن التسجيل المدني، وتشكيل المجموعة الأساسية الإقليمية، وتحسين التعاون بين أصحاب المصلحة الرئيسيين في نظم التسجيل المدني الوطنية والإحصاءات الحيوية، وأنشطة بناء القدرات والتقييم الشامل لهذه النظم، ووضع خطط تحسين استراتيجية. وسلط التقرير الضوء أيضا على بعض التحديات ذات الصلة، بما في ذلك تمويل البرنامج.

٤٥- وأخيراً، اقترح التقرير بنوداً للمناقشة، مثل تنظيم الدورة الرابعة لمؤتمر الوزراء الأفريقيين المسؤولين عن التسجيل المدني والاحصاءات الحيوية، وتعبئة الموارد من أجل التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، ورصد وتقييم نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية.

(ب) المناقشة

٤٦- خلال المناقشة التي تلت عرض التقرير، شدد المشاركون على أن نتائج تقارير استعراض الأقران ينبغي أن تعمم على جميع الجهات صاحبة المصلحة. وأشادوا باللجنة الاقتصادية لأفريقيا على تنشيط العمل في مجال التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، واقترحوا عرض التقدم المحرز حتى الآن والاقتراحات بشأن الأعمال المقبلة على مؤتمر الوزراء الأفريقيين المسؤولين عن التسجيل المدني للنظر فيها. وفي الختام، سلطوا الضوء على ضرورة تعزيز قدرات الأمانة المعنية بالتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في المركز الأفريقي للإحصاء.

(ج) التوصيات

٤٧- أوصت اللجنة بحثّ المنظمات الأفريقية والشركاء على تقديم دعم معزز لبرنامج أفريقيا للتعجيل بتحسين نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، لا سيما تدريب الخبراء.

'٦' تقرير عن جولة تعدادات السكان والمساكن في أفريقيا لعام ٢٠٢٠

(أ) العرض

٤٨- قدم التقرير لمحة موجزة عن الأعمال التحضيرية لبرنامج عام ٢٠٢٠ المتعلق بتعداد السكان والمساكن على الصعيد العالمي، وعن تنقيح الإضافة الأفريقية الملحقة بالمبادئ والتوصيات المتعلقة بهذه التعدادات. كما استعرض أنشطة تعدادات عام ٢٠٢٠ في أفريقيا، وقدم ملخصا للفترات المتوقعة لإجراء التعداد حسب السنة والبلد. ثم تناول البرنامج المتعلق بجولة تعدادات السكان والمساكن في أفريقيا لعام ٢٠٢٠ (للعقد ٢٠١٥-٢٠٢٤)، وخطة العمل للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠. وبالإضافة إلى ذلك، اقترح التقرير بنودا للمناقشة أثناء الاجتماع، تضمنت أنشطة التعدادات في أفريقيا لعام ٢٠٢٠، وأهداف التنمية المستدامة، وإنشاء لجنة إقليمية لتنسيق التعداد، وإنشاء مركز امتياز إقليمي.

(ب) التوصيات

٤٩- أوصى المشاركون بما يلي:

(أ) دعوة جميع البلدان الأفريقية إلى المشاركة في جولة تعدادات السكان والمساكن لعام ٢٠٢٠؛

(ب) أن يطلب من صندوق الأمم المتحدة للسكان زيادة دعمه لجولة تعدادات السكان والمساكن لعام ٢٠٢٠؛

(ج) تشجيع البلدان على استخدام التكنولوجيات الجوالة على نطاق أوسع في جولة تعدادات السكان والمساكن لعام ٢٠٢٠؛

(د) حث المنظمات الأفريقية على تقديم المساعدة للبلدان الضعيفة لتمكينها من إجراء تعدادات السكان والمساكن قبل عام ٢٠٢٠.

هاء- الجلسة الخامسة: تقارير عن الفعاليات الجانبية

'١' منتدى التنمية الإحصائية في أفريقيا

٥٠- عُقد الاجتماع السابع لمنتدى التنمية الإحصائية في أفريقيا يوم الاثنين ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، وحضره ممثلون عن البلدان الأفريقية، والاتحاد الأفريقي، ومؤسسات ثنائية ودولية، والأمانة العامة للأمم المتحدة والوكالات المتخصصة التابعة لها، ومراكز التدريب الإحصائي الأفريقية، ومنظمات إقليمية ودون إقليمية.

٥١- وناقش المشاركون في الاجتماع السابع طائفة من المسائل المتصلة بالتنمية الإحصائية في أفريقيا. وشمل ذلك برامج بناء القدرات الإحصائية للمؤسسات الأفريقية والمنظمات الدولية والشركاء الثنائيين؛ والتنسيق فيما بين جميع المؤسسات المشاركة في بناء القدرات في مجال الإحصاءات؛ ودور المعهد الإحصائي الأفريقي في النظام الإحصائي الأفريقي؛ والتعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال بناء القدرات الإحصائية.

٥٢- وأعرب المشاركون عن تقديرهم للالتزام الذي أبدته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بتعزيز القدرات الإحصائية لدولها الأعضاء، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، والمؤسسات الأفريقية، في مجالات السياسات والبحوث ونقل المعارف. وحث المشاركون المؤسسات الأفريقية على تحسين تنسيق أنشطة بناء القدرات الإحصائية في القارة، تحت قيادة البلدان، مع إعطاء الأولوية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وأخيرا، طلبوا من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا عقد الاجتماع القادم للمنتدى في عام ٢٠١٧، بالتعاون الوثيق مع مصرف التنمية الأفريقي، وأمانة الشراكة في مجال الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين (شراكة الإحصاء ٢١)، والبنك الدولي.

'٢' تبادل البيانات

٥٣- قُدم عرض يوم الاثنين ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ عن تبادل البيانات في إطار الحولية الإحصائية الأفريقية المشتركة. وتناول العرض مبادرات تبادل البيانات التي شارك فيها مصرف التنمية الأفريقي، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، لاسيما أسبوع تبادل المعارف الذي نُظم في الفترة من ١٣ إلى ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١٦، في أديس أبابا، بهدف التعلم من عمليات إنتاج الإحصاءات في المؤسسات الثلاث. وقد مكنت هذه العملية جميع المشاركين من استكشاف وسائل لتفادي الازدواجية في جهود جمع البيانات، عن طريق الاستفادة من قدرات كل منهما ومن الخبرة الفنية لكل مؤسسة. وهذه المبادرة لا تؤدي إلى تقليل تكلفة جمع البيانات فحسب، وإنما أيضا إلى تخفيف عبء تقديم التقارير، الذي يؤثر بشكل كبير على المكاتب الإحصائية الوطنية. ويكمن هدف المبادرة النهائي في إنشاء مستودع بيانات فريد على الصعيد القاري يكون متاحا للمؤسسات التي تحتاج الوصول إلى بيانات بشأن أفريقيا.

٥٤- وطلب المشاركون في هذه الفعالية إلى لجنة المديرين العامين للمكاتب الإحصائية الوطنية واللجنة الإحصائية لأفريقيا إجراء مداولات بشأن المسائل التالية:

(أ) السماح بالوصول إلى جميع البيانات المقدمة إلى صندوق النقد الدولي، بما في ذلك البيانات الخاصة التي تحتفظ بها المؤسسات الثلاث؛

(ب إنشاء آليات جامعة لتبادل البيانات في إطار النظم الإحصائية الوطنية، لتجنب ازدواجية الجهود التي يبذلها الشركاء في التنمية ولتقليل عبء الاستجابة؛

(ج) تقديم الدعم لإنشاء بوابة بيانات مفتوحة لتبادل البيانات المتعلقة بالحولية الإحصائية الأفريقية؛

(د) دعم استخدام نظام تبادل البيانات الإحصائية والبيانات الوصفية في الأنشطة المستقبلية لتبادل البيانات.

'٣' تبادل الحلول لفائدة مجتمع الإحصاءات الأفريقي

٥٥- في العرض المتعلق بتبادل الحلول لفائدة مجتمع الإحصاءات الأفريقي، الذي جرى يوم الأثنين ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، أحيط المشاركون علماً بأن مجتمع الإحصاءات، الذي أُطلق في آب/أغسطس ٢٠١٥، هو منبر لتبادل المعارف أتاحه المركز الأفريقي للإحصاءات خدمةً للمهنيين الإحصائيين الأفريقيين وغيرهم من الجهات التي تتيح المعلومات الإحصائية من أجل تحقيق الفعالية في التخطيط والإدارة والرصد والتقييم في سياق الجهود الإنمائية الوطنية والإقليمية في القارة. ويضم مجتمع الإحصاءات أكثر من ٥٠٠ عضو ساهموا في اكتساب وتبادل الخبرات المتوفرة في شتى جوانب الأنشطة الإحصائية في ٥٠ بلدا.

٥٦- وأظهر العرض الكيفية التي تتيح تبادل الحلول من تتبع مؤشرات الأداء الستة التالية: نمو مجتمع الإحصاءات، وحيويته، وتوازنه التنظيمي والإقليمي، وعدد الردود الموحدة، ,والوقت المطلوب لتجهيز البيانات، ورضا المستخدمين. وتقاس هذه المؤشرات في ضوء الأهداف التي حددها الفريق الاستشاري. وفي هذا الصدد، فإن أداء مجتمع الإحصاءات على مدى أربعة فصول انتهت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، أعطى الانطباع بأن هذه الخدمة قد سدت الثغرة المتعلقة بالحاجة إلى منبر لتبادل المعارف، كما أظهرت الحاجة إلى مواصلة تحسين أدائها. وسيسعى المركز الأفريقي للإحصاءات والفريق الاستشاري إلى تحسين مستويات المشاركة، وتعزيز المساواة الجنسانية والتوازن الإقليمي فيما يتعلق بتشكيلة الأعضاء، وكفالة توافر الموارد المالية لهذه الأداة الهامة، وبالتالي استدامتها.

'٤' استراتيجية إدماج المعلومات الجغرافية المكانية والإحصائية

٥٧- قُدم عرض يوم الأثنين ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ بشأن الاستراتيجية المقترحة لإدماج المعلومات الجغرافية المكانية والإحصائية. وحضر العرض عدد كبير من المشاركين، بمن فيهم ممثلو عشرة بلدان أفريقية، إلى جانب مراقبين من المنظمات الدولية، بما في ذلك مفوضية الاتحاد الأفريقي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وأمانة مبادرة الأمم المتحدة بشأن إدارة المعلومات الجغرافية

المكانية على الصعيد العالمي، والجامعات، والمنظمات الصناعية والقطاع الخاص. وأبرز العرض المبادئ الشاملة لإدماج المعلومات الجغرافية المكانية والإحصائية في أفريقيا، والتي تم استخلاصها من الإطار العالمي للمعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية الذي يجري تطويره على الصعيد الدولي. وأُشير إلى أن إدماج هذه المعلومات يستوجب تحولاً في طريقة إنتاج المعلومات واستخدامها: يجب أن تتوافر معلومات إحصائية أساسية ومرجعية ومحدثة وقائمة على المعلومات المكانية وأن تكون متاحة بصورة متسقة من أجل اتخاذ قرارات مستنيرة على الصُعُد المحلي والوطني والإقليمي والعالمي.

٥٨- وأحاط المشاركون علماً كذلك بالهياكل الأساسية المقترحة للمعلومات المتعلقة بالتنمية الوطنية، وهي نموذج أولي لهياكل المعلومات صُمم للتأكد من ملاءمة نواتج ومصادر المعلومات المستخدمة في رسم السياسات والتنمية المستدامة.

٥٩- وعقب العرض والمناقشة التي تلت ذلك، أوصى المشاركون بأنه ينبغي تشجيع النظم والمكاتب الإحصائية الوطنية والوكالات الوطنية لرسم الخرائط على مواصلة إدماج المعلومات الجغرافية المكانية والإحصائية، وتحسين التنسيق المؤسسي بين هذين المجالين في سياق خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ، وجولة تعدادات عام ٢٠٢٠.

واو- الجلسة السادسة: تبادل الآراء بشأن الأنشطة الإحصائية: التنسيق والشراكات

'١' العروض

(أ) الندوة الأفريقية المعنية بتنمية الإحصاءات

٦٠- أعطى مقدم العرض لمحة تاريخية موجزة عن الندوة الأفريقية المعنية بتنمية الإحصاءات، ولخص النتائج الرئيسية التي توصلت إليها الندوة في دورتها الثانية عشرة، المعقودة في الفترة من ٢ إلى ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، بشأن موضوع تعزيز الإحصاءات الاقتصادية الأساسية من أجل جمع الحسابات القومية. وأُبلغ المشاركون بأن الندوة ستواصل تركيزها على الإحصاءات الاقتصادية والحسابات القومية خلال دورتها المقبلة وحتى عام ٢٠٢٠. ودُعيت اللجنة الإحصائية الأفريقية إلى الموافقة على القرارات التي اتخذتها الندوة في دورتها الثانية عشرة، وإلى تقديم توجيهات بشأن تنفيذها. وبالإضافة إلى ذلك، عكفت الندوة على وضع خطة عمل وطنية من خمس سنوات لتعزيز الإحصاءات الاقتصادية الأساسية من أجل جمع الحسابات القومية، وستوضع خطة العمل في صيغتها النهائية بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، وترغب الندوة في تقديمها إلى الوديع المركزي في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لاستعراضها والاستفادة من تبادل الخبرات وأفضل الممارسات.

(ب) الدورة الثامنة والأربعون للجنة الإحصائية للأمم المتحدة

٦١- قُدِّم عرض عن الدورة الثامنة والأربعين للجنة الإحصائية للأمم المتحدة، المقرر عقدها في نيويورك في الفترة من ٧ إلى ١٠ آذار/مارس ٢٠١٧. وأحيط المشاركون علماً بأن وثائق الدورة ستكون متاحة على الموقع الشبكي لشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة. ودعيت الدول الأعضاء إلى الإعراب عن آرائها وتقديم توجيهات بشأن الكيفية التي يمكن بها لأفريقيا أن تساهم في عمل

اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة خلال تلك الدورة، وتحديد بنود جدول الأعمال التي قد تود المشاركة في مناقشتها خلال الدورة. وفيما يتعلق بتعيين ممثلين أفريقيين في الفريق الرفيع المستوى المعني بالشراكة والتنسيق وبناء القدرات، وفريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، تقرر بقاء الممثلين ذاتهم في وظائفهم خلال السنتين التاليتين.

'٢' التوصيات

٦٢- عقب تلك العروض، أوصى المشاركون بأنه ينبغي دعوة جميع الشركاء إلى مواصلة دعم التنمية الإحصائية في أفريقيا.

زاي- الجلسة السابعة: المسائل النظامية

'١' عرض البرنامج الإحصائي للجنة الاقتصادية لأفريقيا لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩

٦٣- قدم ممثل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا عرضاً تناول الأنشطة الإحصائية المقررة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩. وستغطي هذه الأنشطة مجالات مثل التنمية الإحصائية، والمعلومات الجغرافية، والحسابات القومية، والإحصاءات الديموغرافية والاجتماعية، وإعداد قواعد البيانات والمنشورات وتكنولوجيا البيانات. وشمل العرض أيضا خطة العمل المتعلقة ببرنامج تحول أفريقيا في مجال الإحصاءات الرسمية. وأحيط المشاركون علماً بأن المركز الأفريقي للإحصاءات سيبقي تركيزه، خلال فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، على تحسين إنتاج نوعية البيانات والإحصاءات في أفريقيا ونشرها واستخدامها في وضع السياسات القائمة على الأدلة وفي التخطيط وتنفيذ البرامج. وسيولى اهتمام خاص أيضا إلى الاحتياجات من البيانات والإحصاءات اللازمة للتنفيذ والرصد والإبلاغ فيما يتعلق بخطة عام ٢٠٣٠ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٦٣.

٦٤- وفي هذا الصدد، سيولى اهتمام خاص للمجالات التالية: العمل المنهجي، مثل إنتاج الكتيبات ووضع المبادئ التوجيهية؛ وتنفيذ المشاريع الميدانية؛ والتدريب؛ ونشر المعلومات وأفضل الممارسات؛ ومبادرات البيانات المفتوحة؛ وتقديم المساعدة التقنية. واعتمدت خطة عام ٢٠٣٠ نموذجا جديدا للتنمية يؤكد شمولها للجميع – عدم تخلف أحد عن الركب. ولتحقيق هذا الطموح، يجب أن تكون الإحصاءات مصنفة حسب نوع الجنس، والموقع، الجغرافي، والدخل، والأبعاد الاجتماعية والاقتصادية الأخرى. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تكون الإحصاءات مقترنة بالبيانات المستمدة من مصادر أخرى وأن تكون متاحة للجمهور على نطاق أوسع. وأوضح الممثل أن عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا سيشمل بالتالي حملة دعوة مركزة بشأن المسائل المؤسسية، بما في ذلك كيفية مواءمة استراتيجيات الإحصاءات مع خطط التنمية الوطنية. وباختصار، فإن الحاجة إلى معالجة التحديات الجديدة في مجال البيانات واستغلال الفرص الجديدة تتطلب ثورة بيانات.

'٢' التوصيات

٦٥- أوصى المشاركون بما يلي:

(أ) ينبغي أن يُطلب إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا تحسين آليات التنسيق؛

(ب) ينبغي التماس توجيهات واضحة من مصرف التنمية الأفريقي بشأن تنفيذ برنامجه الإحصائي، بما في ذلك العمليات الإدارية ذات الصلة؛

(ج) ينبغي إقرار برنامج العمل الإحصائي للجنة الاقتصادية لأفريقيا لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ والمجالات المواضيعية الخمسة لخطة التحول في أفريقيا؛

(د) ينبغي أن يُطلب المزيد من الدعم من مصرف التنمية الأفريقي ومفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا في مجال التدريب الإحصائي من خلال رعاية الدراسات وتقديم المساعدة في تنظيم امتحانات الدخول، كما يتعين تعزيز قدرات الموارد البشرية في هذا المجال؛

(هـ) ينبغي تشجيع مفوضية الاتحاد الأفريقي على دعوة ممثل من لجنة المديرين العامين للمكاتب الإحصائية الوطنية للمشاركة في الاجتماعات الوزارية، بهدف تعزيز جهود الدعوة التي تضطلع بها تلك الاجتماعات؛

(و) ينبغي أن يُطلب إلى مصرف التنمية الأفريقي ومفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا مساعدة البلدان في تعزيز قدراتها الإحصائية.

سابعا- اختتام الدورة المشتركة

٦٦- خلال الجزء الختامي للدورة المشتركة، اتفق المشاركون على أن يستضيف السودان دورة لجنة المديرين العامين للمكاتب الإحصائية الوطنية في عام ٢٠١٧، وأن تستضيف زامبيا الدورة الثالثة المشتركة للجنة المديرين العامين للمكاتب الإحصائية الوطنية واللجنة الإحصائية الأفريقية في عام ٢٠١٨.

٦٧- وأعرب مفوض الشؤون الاقتصادية في مفوضية الاتحاد الأفريقي، باسم المؤسسات الأفريقية الثلاث، عن خالص تقديره لحكومة وشعب كوت ديفوار، والمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي، وشراكة باريس ٢١، وشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وسائر الشركاء، على دعمهم المتواصل لتنمية الإحصاءات في القارة.

٦٨- ثم أدلى ممثل كوت ديفوار بملاحظات ختامية، أعرب خلالها عن تقديره للطريقة التي عُقدت بها الدورة المشتركة بشكل عام والنتائج التي توصلت إليها. وسلط الضوء على جودة المواضيع التي نوقشت وأهميتها، ودعا جميع المشاركين إلى مواصلة السعي من أجل تنمية الإحصاءات في القارة. وفي الختام، شكر جميع الشركاء على مساهمتهم في تنمية الإحصاءات في أفريقيا.

٦٩- وعقب الإدلاء بتلك الملاحظات الختامية، تكلم بصفته رئيسا للدورة المشتركة، وأعلن اختتامها.